الطيب البكوش: الحكومة المؤقتة تحتاج إلى قرار سياسي لتأمين إرساء العدالة الانتقالية وفق خصوصيات المجتمع التونسي

أكد السيد الطيب البكوش وزير التربية أن الحكومة المؤقتة تحتاج إلى قرار سياسي لتأمين إرساء العدالة الانتقالية وفق خصوصيات المجتمع التونسي مبينا أن استصدار هذا القرار أمر يسير وسيمكن في إطار التعاون مع المجتمع المدني من رفع المظالم وإرجاع الحقوق إلى أصحابها.

وأوضح خلال لقائه يوم الأربعاء 13 أفريل 2011 بمقر الوزارة بوفدين عن المؤسسة الدولية للمجتمع المنفتح والمركز الدولي للعدالة الانتقالية أن العدالة الانتقالية ليست غريبة على المجتمع التونسي ولا تتناقض مع مبادئ العدالة الأساسية وإن اختلفت مناهج التنفيذ.

وأضاف أن الثورة في تونس تركت لدى عموم الناس أثرا نفسيا عميقا عكسته رغبة البعض في الانتقام الفوري والتشفي إلا أن إرساء أسس العدالة الانتقالية يضمن محاكمة عادلة لكل من أجرم في حق البلاد والعباد وطي صفحة الماضي وفتح مرحلة جديدة على درب بناء دولة يحترم فيها القانون وتصان فيها كل الحريات.

وذكر بأن الوزارة كانت أول من بادر برفع المظالم عن الأشخاص الذين تم إقصاؤهم من المنظومة التربوية لأسباب سياسية أو عقائدية أو فكرية وهى تعمل حاليا على إرجاعهم على دفعات إلى سالف عملهم.

ومن جانبهم أكد أعضاء وفدي المؤسسة الدولية للمجتمع المنفتح والمركز الدولي للعدالة الانتقالية أن زيارتهم إلى تونس تأتي في إطار مساندتهم لثورتها من ناحية وللمشاركة في المؤتمر الدولي الذي ينظمه المعهد العربي لحقوق الإنسان يوم الخميس 14 أفريل بالعاصمة حول العدالة الانتقالية.

وبينوا أنهم سيقدمون تجارب للعدالة الانتقالية فى عدد من دول العالم ومفاهيم وعادات هذا النوع من العدالة خلال هذا المؤتمر الذي سيشهد مشاركة خبراء من جنوب أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا.